جامعة البحرين

سياسة المقارنة المرجعية

الملكية / مسؤولية السياسة: إدارة التنافسية والتطوير المؤسسي

تاريخ السريان: 2015/03/25

المحتوى

1 تعاريف عامة٣.....

2 هدف السياسة٤.....

3 نطاق السياسة٤.....

4 محتوى السياسة..... ٤

5 قواعد السلوك٥.....

6 الإجراءات المتبعة في السياسة..... ٥

7 جهة الاتصال والمعلومات..... ٩

معلومات السياسة

المسمى:	سياسة المقارنة المرجعية
وصف السياسة:	تصف هذه السياسة نهج الجامعة في مقارنة ممارساتها أو عملياتها أو نتائج الأداء مع المؤسسات المماثلة بهدف تحقيق التحسين المستمر
نطاق السياسة:	☐ أكاديمي ☐ إداري ☐ بحثي ☐ طلابي ☒ عام
حالة السياسة :	☐ سياسة جديدة ☒ التعديل على سياسة قائمة
جهة الاعتماد:	مجلس جامعة البحرين
الملكية / مسؤولية السياسة:	إدارة التنافسية والتطوير المؤسسي
تاريخ الاعتماد:	2025/١٠/٠٢
تاريخ السريان:	2015/03/25
تاريخ المو افقة على آخر مراجعة:	2025/١٠/٠٢
تاريخ المراجعة القادمة:	٢٠٣٠
رقم قرار مجلس الجامعة وتاريخه:	٢٠٢٥/٥٣٠
رقم نسخة الوثيقة:	UOB-CODD-PO-001
الوثائق ذات الصلة:	سياسة ضمان الجودة، نظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها في جامعة البحرين، سياسة المراجعة السنوية والدورية للبرامج الأكاديمية، نموذج خطة عمل المقارنة المرجعية.

الجهات المعنية بالسياسة

☐ رئيس الجامعة.

☒ نواب رئيس الجامعة.

☒ المستشار القانوني.

☒ العمداء.

☒ المدراء.

☒ أعضاء هيئة التدريس.

☒ الموظفون الإداريون.

☐ الطلبة.

☐ جميع منتسبي الجامعة.

١ تعاريف عامة

رئيس الجامعة: رئيس جامعة البحرين.

المقارنة المرجعية: عملية مقارنة الممارسات والعمليات والأداء والبرامج الأكاديمية والتشريعات مع مثيلاتها في المؤسسات المماثلة.

المؤسسات المماثلة: المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية المشابهة للجامعة في عدة جوانب من بينها: الرسالة والحجم والبرامج، والتخصصات، والتشابه الثقافي، وغيرها.

الجهات المعنية بعملية المقارنة المرجعية: الموظفون المسؤولون عن إجراء عملية المقارنة المرجعية، بالإضافة إلى الجهات التنفيذية المسؤولة عن تطبيق ومراقبة خطط العمل المستمدّة من عملية المقارنة المرجعية.

المقارنة المرجعية الرسمية: عمليات المقارنة المرجعية التي تتطلب تقديم طلب رسمي إلى مجلس الجامعة للحصول على المعلومات من المؤسسات الخارجية وفق الطلب الذي سوف يقدم إليها سواء أكان الطلب يحتاج تمويلاً مالياً أم لا.

٢ هدف السياسة

تهدف هذه السياسة إلى تبنّي نهج منظم واستراتيجي لضمان توافق أداء الجامعة وممارساتها مع المعايير الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك من خلال تعزيز ثقافة التحسين المستمر والتأكد من أن العمليات والإجراءات والأطر القانونية المعتمدة تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية. كما تسهم هذه السياسة في دعم صانعي القرار في الجامعة عبر تزويدهم ببيانات وتحليلات موثوقة مستندة إلى نتائج المقارنة المرجعية، مما يسهم في تطوير السياسات المؤسسية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة وفعالية.

٣ نطاق السياسة

تسري هذه السياسة على جميع عمليات المقارنة المرجعية التي تنفذها الجامعة لضمان اتساق الأداء المؤسسي والأكاديمي مع أفضل الممارسات والمعايير المعترف بها.

٤ محتوى السياسة

٤,١ تقوم الجامعة بعمل المقارنات المرجعية مع المؤسسات المماثلة باعتبارها وسيلة لتحديد نقاط القوة والضعف وتحسين الأداء، بالإضافة إلى ضمان الجودة وتحقيق أفضل الممارسات.

٤,٢ تقوم سياسة المقارنة المرجعية للجامعة على المبادئ التالية:

أ. أن تدعم المقارنة المرجعية رسالة الجامعة، ورؤيتها وأهدافها الاستراتيجية ومبادراتها.

ب. أن تكون المقارنة المرجعية عملية متوازنة من حيث التكلفة والمنفعة (مثل التكلفة المالية، والموارد، وساعات عمل الموظفين، وغيرها).

ج. الالتزام بالتعلم من أفضل الممارسات وتقييم نقاط القوة وفرص التحسين في الوضع الحالي بموضوعية.

د. الالتزام بتنفيذ خطط التحسين المستخلصة من نتائج المقارنة المرجعية، لضمان التطوير المستمر وتعزيز جودة الأداء.

هـ. توثيق جميع مراحل ونتائج عملية المقارنة بدقة والاحتفاظ بها كمرجع يدعم اتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة ويسهم في التحسين المستمر.

٥ قواعد السلوك

عندما تتطلب عملية المقارنة المرجعية الرسمية تبادل المعلومات فيجب الالتزام بالقواعد التالية:

أ. **السرية:** يتم التعامل مع عملية المقارنة المرجعية كإجراء سري، حيث لا ينبغي نشر أو إبلاغ أطراف خارجية عن نتائج عملية المقارنة المرجعية، دون الحصول على إذن مسبق من الجامعة.

ب. **الاستخدام:** لا تستخدم معلومات المقارنة المرجعية لأي أغراض أخرى تخالف الأهداف التي تم تحديدها مسبقًا والتي تمت من أجلها عملية المقارنة.

ج. **الاتفاق:** يجوز توقيع اتفاقية أو مذكرة تفاهم أو إطار عمل أو غيرها عند إجراء المقارنة المرجعية الرسمية التي يتم تنفيذها مع المؤسسات الخارجية والتي تتضمن طلباً رسمياً لجمع المعلومات. حيث تحدد هذه الاتفاقية نوع ومستوى المعلومات التي سيتم تبادلها وسرية استخدام بيانات ونتائج عملية المقارنة المرجعية.

٦ الإجراءات المتبعة في السياسة

٦,١ تتم إدارة عمليات المقارنة المرجعية وتنفيذها من قبل المواقع التنظيمية المسؤولة مباشرةً عن المجالات المستهدفة في البندين (6.3) و (6.4) من هذه السياسة، بما يضمن المساءلة والرقابة الفعالة، وفي حال عدم وجود موقع تنظيمي معين فإن رئيس الجامعة يحدد حينئذ الجهة المعنية بالمقارنة المرجعية.

٦,٢ تمثل المجالات الواردة في البندين (٦,٣) و (٦,٤) من هذه السياسة المجالات التي يجب إجراء المقارنات المرجعية لها، وتشجع الجامعة على توسيع نطاق هذه المجالات بإضافة مجالات جديدة تتماشى مع أولوياتها الاستراتيجية المتغيرة والفرص الناشئة.

٦,٣ تُجرى المقارنات المرجعية المؤسسية كل ثلاث سنوات لضمان التوافق المستمر مع المعايير العالمية وأفضل الممارسات المؤسسية. وتشمل مجالات المقارنات المرجعية المؤسسية المجالات التالية:

أ. مقارنة هياكل الحوكمة والإدارة والعمليات الإدارية مع المؤسسات المماثلة لضمان ممارسات قيادية وإدارية فعالة.

ب. مقارنة نسب أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين إلى أعداد الطلاب مع المؤسسات المماثلة، بهدف تحديد مدى توافقها مع المعايير الأكاديمية وأفضل الممارسات الدولية.

ج. مقارنة نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين إلى البحرينيين، بالإضافة إلى نسبة الطلبة الدوليين إلى البحرينيين مع المؤسسات المماثلة، لتقييم مستوى التنوع الأكاديمي والانفتاح على الخبرات العالمية.

د. مقارنة خدمات الدعم الأكاديمي والإداري المقدّمة للطلبة، بما في ذلك خدمات الإرشاد الاكاديمي والنفسي والمهني، والاستشارات، والأنشطة اللاصفية، بهدف تبني أفضل الممارسات التي تعزز مشاركة ورضا الطلبة.

هـ. مقارنة مستوى تكامل وفعالية موارد تقنية المعلومات والاتصالات في دعم وإدارة العمليات الأكاديمية والإدارية مع نظيراتها في المؤسسات المماثلة.

و. مقارنة موارد المكتبة، والمختبرات، وأنظمة إدارة التعلم لتقييم مدى حداثتها وجودتها لضمان دعم فعال وشامل للبرامج الأكاديمية.

ز. مقارنة خدمات وبرامج وأنشطة المشاركة المجتمعية، بالإضافة إلى الشراكات مع الجامعات الأخرى، بهدف تبني أفضل الممارسات التي تعزز تفاعل ورضا الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

ح. مقارنة معدلات مشاركة الخريجين ومستوى مساهماتهم مع نظرائهم في المؤسسات المماثلة.

ط. مقارنة العمليات التشغيلية مثل إجراءات القبول وخدمات التسجيل مع المؤسسات المماثلة لضمان الكفاءة والفاعلية.

ي. مقارنة المرافق الجامعية، والبنية التحتية لتقنية المعلومات، والمبادرات المستدامة وفقًا لمعايير هيئة جودة التعليم والتدريب ومجلس التعليم العالي، مع المؤسسات المماثلة.

٦,٤ المقارنات المرجعية الأكاديمية والبحثية:

أ. مقارنة مكونات المناهج الدراسية للبرامج الجديدة والتي يتم مراجعتها خلال المراجعة الدورية للبرامج كما تنص عليه سياسة المراجعة السنوية والدورية للبرامج الأكاديمية مع نظيراتها في المؤسسات المماثلة، لضمان توافقها مع المعايير الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل.

ب. إجراء مقارنة تحليلية لأفواج الطلبة سنويًا مع المؤسسات المماثلة، لمتابعة تقدمهم عبر المراحل الدراسية في البرامج الأكاديمية على مدى سنوات الدراسة. حيث تشمل هذه المقارنة معدلات التسرب، والاستبقاء، ومعدلات التخرج، والفترات الزمنية المستغرقة لإكمال الدراسة، ومستويات الأداء الأكاديمي بهدف دعم اتخاذ قرارات استراتيجية تعزز جودة البرامج الأكاديمية وتحسن خدمات دعم الطلبة.

ج. إجراء مقارنة تحليلية لأفواج الخريجين سنويًا من خلال دراسة عدد الخريجين، ومعدلات توظيفهم، ومستوياتهم الوظيفية، ومتوسط الرواتب، بالإضافة إلى معدلات استمراريتهم في الدراسات العليا، وذلك بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة لضمان تطوير البرامج الأكاديمية وتعزيز جودة التعليم.

د. مقارنة معايير الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة للجامعة عند اعتماد أي استراتيجية جديدة للجامعة، لضمان توافقها مع المعايير التعليمية العالمية ومتطلبات سوق العمل، وذلك من خلال تحليل مدى مواءمتها مع المعايير المعتمدة في المؤسسات المماثلة.

هـ. مقارنة نسبة طلبة الدراسات العليا من إجمالي عدد الطلبة سنوياً مع المؤسسات المماثلة، مع التركيز على نسبة طلبة الدكتوراه إلى طلبة البكالوريوس، لتقييم مدى تطور البرامج الأكاديمية العليا ودورها في تعزيز البحث العلمي.

و. مقارنة نسبة أعضاء هيئة التدريس في الدرجات العليا (الأستاذ والأستاذ المشارك) إلى عدد طلبة الدراسات العليا سنوياً مع المؤسسات المماثلة، بهدف تقييم جودة الإشراف الأكاديمي ومدى توفر الخبرات العلمية لدعم البحث والدراسات المتقدمة.

ز. مدى انخراط أعضاء هيئة التدريس في برامج الدراسات العليا مقارنة بالمؤسسات المماثلة سنوياً من خلال تحليل نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى عدد طلبة الماجستير والدكتوراه، بهدف تقييم جودة الإشراف الأكاديمي وكفاءة دعم البحث العلمي.

ح. مقارنة الإنتاج البحثي (مثل المنشورات، والاستشهادات، وبراءات الاختراع) مع المؤسسات المماثلة سنوياً.

ط. مقارنة العائد البحثي والصناعي السنوي من حيث تأثير الأبحاث الأكاديمية على التطور الصناعي، وعدد الأبحاث التطبيقية، والمشاريع المشتركة مع القطاعات الصناعية، ومدى مساهمتها في الابتكار والتنمية المستدامة، مقارنةً بالمؤسسات المماثلة محليًا ودوليًا.

ي. مقارنة العائد المادي السنوي من البحث العلمي والعائد من الشراكات الصناعية، من خلال تحليل التمويل البحثي، والمشاريع الممولة، والإيرادات الناتجة عن التعاون مع القطاعات الصناعية، مقارنةً بالمؤسسات المماثلة.

ك. مقارنة نسبة البحوث المنشورة سنوياً بالشراكة مع أعضاء هيئة تدريس دوليين من جامعات أخرى، لتقييم مستوى التعاون الأكاديمي العالمي ومدى اندماج الجامعة في شبكات البحث والتطوير الدولية.

٦,٥ عملية المقارنة المرجعية:

تتولى الجهات المعنية بتنفيذ عملية المقارنة المرجعية القيام بالإجراءات التالية:

٦,٥,١ التخطيط ويشمل ذلك:

أ. تحديد المجالات الرئيسية للمقارنة المرجعية، مثل الأداء الأكاديمي وكفاءة العمليات الإدارية.

ب. وضع أهداف واضحة تتماشى مع استراتيجية الجامعة وتطلعاتها ونطاق المقارنة المرجعية.

ج. تحديد معايير اختيار المؤسسات المرشحة للمقارنة المرجعية بناءً على عوامل مثل الحجم، والرسالة، والبرامج الأكاديمية، وغيرها من الجوانب ذات الصلة، مع التركيز على اختيار المؤسسات التي تتناسب بشكل أفضل مع سياق الجامعة وأهداف المقارنة المرجعية.

٦,٥,٢ جمع وتحليل البيانات ويشمل ذلك:

أ. تقييم الوضع الحالي لتحديد نقاط القوة والضعف.

ب. تحديد أفضل الممارسات وفرص تحسين العمليات القائمة.

ج. مراعاة التكلفة والعائد المحتمل لإجراء التحسينات.

د. تحديد الممارسات والفرص القابلة للتنفيذ كنتائج لعملية المقارنة المرجعية.

هـ. مشاركة النتائج مع جميع الجهات المعنية في الجامعة.

٦,٥,٣ التنفيذ ويشمل ذلك:

أ. إعداد خطط عمل واضحة تتضمن تحديد المسؤوليات وأطر زمنية محددة لمعالجة الفجوات أو تحسين الممارسات الحالية.

ب. إنشاء آلية لمتابعة تقدم تنفيذ الخطط وفقًا للخطط المعتمدة، مع إعداد تقارير دورية للإدارة العليا وأصحاب المصلحة المعنيين.

ج. تعبئة نموذج خطة عمل المقارنة المرجعية لكل عملية مقارنة مرجعية يتم تنفيذها من قبل أي جهة داخل الجامعة، وإرسال نسخة منه إلى إدارة التنافسية والتطوير المؤسسي عبر البريد الإلكتروني qaac@uob.edu.bh

٧ جهة الاتصال والمعلومات

لتقديم مزيد من المساعدة حول تطبيق هذه السياسة، بالإمكان توجيه الأسئلة المتعلقة إلى إدارة التنافسية والتطوير المؤسسي

البريد الإلكتروني: qaac@uob.edu.bh